

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الخامسة : القطاع الصناعي

يُعد قطاع الصناعة وإلى جانبه قطاع الزراعة أهم ركيزتين لبناء اقتصاد قوي وقادر على المواجهة والصمود والاستمرار في ظل الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، حيث تعرض هذا القطاع على أهميته القصوى إلى التراجع والتهميش لحساب قطاع الخدمات الذي هيمن على مجمله أصحاب رؤوس الأموال الباحثين على الربح السريع دون أن يكلفوا أنفسهم عناء إنشاء مشاريع اقتصادية منتجة يكون الأساس فيها توظيف رأس المال البشري الفلسطيني خاصة في مجال الصناعات التكنولوجية المرتبطة بالمعرفة وتقنياتها المختلفة وبما يفتح أفقاً أفضل أمام الشباب الفلسطيني في قطاع غزة ويوسع خيارات وفرص ومجالات العمل أمامها.

إن معركة التنمية الصناعية في دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة والتابعة عموماً تعتبر من أهم المعارك في مواجهة التخلف والفقر، شرط توفر المشروع النهضوي الممّلك لناصرية العلم والتقدم والتكنولوجيا كأساس لتلك المواجهة، فالمعركة في ساحة الصناعة، هي معركة في ميدان التقدم والحضارة والعلم، إذ أن تطور الصناعة يُشكل العمود الفقري أو جوهر العملية التنموية، لما للتصنيع من دور ريادي في هذه العملية، لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة - في الأراضي الفلسطينية - لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا الذي تجسد هذه العقبة، ويحرض على استمرار تخلفنا الاقتصادي والصناعي. وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، والمصادر الخارجية في الإنفاق وفي توسيع السوق الداخلي، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، خلال السنوات الماضية، عمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الأراضي الفلسطينية مع تزايد الارتهاق للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة بسبب الهجمات العسكرية الصهيونية خلال الأعوام 2009 / 2012 / 2014.

تعرض القطاع الصناعي في كل الأراضي الفلسطينية لمعوقات متعددة حالت دون تحوله وتطوره طوال الثلاثة وعشرين عاماً الماضية، بسبب مخططات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية من جهة، وبسبب اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس من جهة ثانية، والصراع على السلطة

والمصالح بين فتح وحماس ومن ثم تكريس الانقسام طوال العشر سنوات الماضية من جهة ثالثة، الأمر الذي أدى إلى التآكل في استثماراته المتراكمة وضعف تعبئة المدخرات في تحديثها، إضافة لضعف الإنتاجية والربحية في غالبية فروع القطاع الصناعي الناتج عن تشتت المنشآت الصناعية واعتمادها على خبرات ذاتية عائلية (في معظمها) غير قابلة للتجديد والتطوير، وأخيراً الاعتماد على الشركات الإسرائيلية في تلبية احتياجات المنشآت الصناعية الفلسطينية، مما ساهم في تدهور كثير من الفروع الصناعية وتبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي وضعف قدرتها التنافسية، بالرغم من بعض محاولات القطاع الخاص والسلطة الفلسطينية لتحسين أداء المنشآت الصناعية من خلال بعض المشاريع الصناعية ومجموعة من السياسات والقوانين الهادفة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحسين بعض جوانب البنية التحتية^(٥) وإنشاء المناطق الصناعية^(١)، إلا أننا نلمس العديد من جوانب القصور والإهمال لدى كل من السلطة والقطاع الخاص فيما يتعلق بالحرص على توفير مقومات البنية التحتية في إطار الخطط التنموية لتطوير الصناعة وكافة الخدمات الاقتصادية والمجتمعية التي ينقصها الكثير من مقومات البنية التحتية، التي مازالت بواقعها الضعيف الراهن تشكل أحد العوامل الطارده للاستثمار.

وفي هذا السياق، لا أستطيع - بالمعنى الموضوعي - تجاوز الأثر الإيجابي لبعض مقومات البنية التحتية في الضفة والقطاع التي قامت بتنفيذها السلطة الفلسطينية (الطرق والمدن الصناعية وتشجيع الاستثمار.. إلخ)، ودورها في تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية، لكن ما لبث هذا الأمر أن يحدث إلا وقد شابه الكثير من السلبيات التي تمثلت في عدم استغلال أمثل وتوجيه سليم لإدارة وتنفيذ مشاريع التنمية ككل في الضفة وقطاع غزة والتي كان أبرزها المشاريع المدعومة لتطوير البنية التحتية للأراضي الفلسطينية خاصة وإنها كانت تعاني من نواقص وتشوهات كثيرة بسبب وجود الاحتلال وإهماله المتعمد للبنى التحتية والتي استمرت منذ العام 1967 وحتى يومنا هذا. كما أن الفساد الذي واجهته سياسة الاستثمار والبنية التحتية والتنمية ككل كان له الأثر في انخفاض حجم الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية⁽²⁾.

وفي هذا الجانب أشير إلى دور العدو الصهيوني وممارساته بالنسبة لفرض الحصار والاعلاق والعدوان التدميري للعديد من المنشآت الصناعية، حيث أدت تلك الممارسات -إلى جانب تكريس الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس - إلى تراجع ملموس في نشاط القطاع الصناعي وانخفاض الطاقة الإنتاجية لمعظم المنشآت الصناعية بين ارتفاع تكاليف الإنتاج والخسائر والعجز عن منافسة السلع المستوردة من السوق الإسرائيلي والخارج، مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع

* تلعب البنية التحتية دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين. كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ أن وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عالٍ يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات. ويغطي محور رفع مستوى البنية التحتية خمسة قطاعات أساسية هي: قطاع المياه، وقطاع الطاقة والكهرباء، وقطاع النقل والمواصلات بما في ذلك الموانئ والمطارات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، وقطاع حماية البيئة واستدامتها.

¹ صلاح العودة و رزق السيد أحمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس، 2008، الانترنت.

² المرجع السابق.

الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.5% لحساب قطاع الخدمات الذي تجاوزت مساهمته في الناتج الإجمالي 65%.

مما سبق يتضح أن إنهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، يشكل الخطوة الرئيسية الأولى من أجل رسم سياسة صناعية واقتصادية ضمن خطط تنمية واضحة تعتبر أساساً لنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً بعد الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تزال في ظل تعقيدات الاحتلال الصهيوني، وفي ظل استمرار الانقسام، الأمر الذي أدى إلى المزيد من عوامل الضعف والتفكك للنظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم العجز عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعاقة بناء قطاع صناعي قادر على لعب دوره الرئيس في عملية التنمية الشاملة ومواكبة التطورات التكنولوجية الصناعية في الدول المجاورة .

لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة - في الضفة وقطاع غزة - لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا، وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، عمق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع مع تزايد الارتهاق للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة.

- المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة:

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 13% عام 2017، وتتنوع المساهمة بنسبة 14.2% للضفة الغربية ونسبة 9.2% لقطاع غزة⁽³⁾. علماً بأن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة كانت 12.4% في عام 2005، وقد استمرت في الانخفاض في السنوات التالية ثم ارتفعت قليلاً إلى نسبة 10% عام 2013، ويعود هذا التحسن النسبي إلى العمل في تجارة الإنفاق وإدخال "إسرائيل" لبعض مستلزمات ومواد القطاع الصناعي جزئياً ثم انخفضت عام 2016 إلى 8% نتيجة للآثار المدمرة لحرب 2014.

وبين الجدول رقم (56) أن عدد المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة لعام 2017 في الأراضي الفلسطينية بلغت 19,118 منشأة تتوزع بواقع 14,099 منشأة في الضفة الغربية و 5,019 منشأة في قطاع غزة وغالبية المنشآت تعمل في الأنشطة التحويلية بنسبة 96%. فيما بلغ عدد العاملين 95,787 عاملاً يتوزعون بنسبة 75.4% للضفة الغربية ونسبة 24.6% لقطاع غزة، وتبلغ نسبة العاملين بدون أجر في القطاع الصناعي 33% من مجموع العاملين في قطاع غزة عام 2017. فيما بلغ حجم الإنتاج

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2018، سبتمبر 2018، ص 16.

المتحقق من أنشطة الصناعة 4,784.7 مليون دولار يتوزع بنسبة 80.85% للضفة الغربية ونسبة 19.15% لقطاع غزة، فيما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية 1,978.8 مليون دولار، تتوزع بنسبة 83.4% للضفة الغربية ونسبة 16.6% لقطاع غزة، وبلغ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 52.9 مليون دولار يتوزع بنسبة 64.2% للضفة الغربية ونسبة 35.8% لقطاع غزة⁽⁴⁾.

جدول رقم (56) : أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي حسب المنطقة 2017

المنطقة	عدد المنشآت	عدد العاملين	حجم الإنتاج (مليون دولار)	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليون دولار)
الأراضي الفلسطينية	19,118	95,787	4,784.7	1,979	52.9
الضفة الغربية	14,099	72,228	3,868.5	1,650	34
قطاع غزة	5,019	23,559	916.2	329	18.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، نتائج أساسية، رام الله- فلسطين، تشرين أول 2018.

ومما سبق يتضح لنا حجم التراجع والضعف الهيكلي الذي أصاب هذا القطاع داخل قطاع غزة (دون اغفال التدمير الذي أصابه بسبب العدوان الصهيوني)، إذ نلاحظ أن التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، والذي يعكس بصورة مباشرة حجم الاستثمار في الصناعة (الإضافات والتحسينات الرأسمالية) قد تراجع من العام 2007 وحتى العام 2017 بمقدار 4 مليون دولار، الأمر الذي يعكس عدم قدرة المستثمر على الإضافة أو التحسين الرأسمالي لهذا القطاع، إضافة إلى حجم الاهلاكات السنوية التي ترافق تراكم رأس المال لهذا القطاع، الأمر الذي يعكس الضعف الشديد في بنية وهيكل الصناعة في قطاع غزة.

يعاني القطاع الصناعي في قطاع غزة من العديد من مظاهر الضعف والتخلف التي تميزه عن مثيله في الضفة الغربية، علاوة على الحصار والانقسام اللذين عززا مظاهر الضعف والتفكك، ويرجع تراجع أداء القطاع الصناعي نتيجة لاستمرار سياسة الإغلاق والحصار والممارسات العدوانية الإسرائيلية المتكررة طوال العقدين الماضيين عموماً وفي أعوام 2008 / 2009 ، 2012 ، 2014 خصوصاً، لا سيما تلك الخاصة بتدمير الورش الصناعية والقيود على مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات، كما يعاني هذا القطاع من سيادة نمط التشغيل من الباطن الذي أدى لارتباطه بالسوق الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة الفلسطينية من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات. بالإضافة إلى التأثير الضار للانقسام الذي أدى إلى غياب الاستقرار والمناخ الملائم للاستثمار الصناعي في قطاع غزة، علاوة على استمرار تفاقم أزمة الكهرباء والوقود مما أدى إلى إغلاق مئات المصانع في قطاع غزة⁽⁵⁾.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوحات الاقتصادية، 2017، نتائج أساسية، أكتوبر 2018، ص42.

⁵ طارق محارب عابد، واقع القطاع الصناعي في قطاع غزة، 2015/10/20 ، الموقع الإلكتروني لأمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/Details/94669>

ويستعرض الجدول رقم (57) فروع القطاع الصناعي في قطاع غزة من حيث عدد المصانع العاملة في كل فرع ووزنه النسبي بالنسبة للقطاع الصناعي وأعداد العاملين حسب تقسيم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

جدول رقم (57) : هيكل الصناعة في قطاع غزة للفترة 2013 - 2014

الوضع في عام 2014			الوضع في عام 2013			النشاط الصناعي
عدد العاملين	الوزن النسبي للقطاع	عدد المصانع العاملة	عدد العاملين	الوزن النسبي للقطاع	عدد المصانع العاملة	
1500	5.30	30	2700	3.43	45	الصناعات الغذائية
950	5.13	29	2000	5.72	75	الصناعات البلاستيكية
240	3.18	18	560	2.66	35	الصناعات الكيماوية
120	1.94	11	360	1.98	26	الصناعات الورقية
1200	15.22	86	2900	13.72	180	صناعات الخياطة والنسيج
460	13.27	75	1500	13.72	180	الصناعات المعدنية
120	2.83	16	260	1.52	20	الصناعات الجلدية
3300	23.00	130	6400	26.69	350	الصناعات الخشبية
800	12.38	70	1400	18.30	240	الصناعات الإنشائية
320	15.92	90	600	10.67	140	الصناعات الألمنيوم
60	1.76	10	88	1.52	20	الصناعات التقليدية
9070	100	565	18768	100	1311	الإجمالي

المصدر: هديل حسن صالح أبو حمدة، محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني.. دراسة حالة: قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2015/11/29.

يبين الجدول رقم (57) انخفاض عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين عام 2014 مقارنة بالعام 2013 في جميع الأنشطة الصناعية، نتيجة لاستمرار الحصار وأزمة الكهرباء، حيث لم يستطع العديد من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة توفير المولدات الكهربائية بالإضافة إلى الوقود لتعويض الانقطاع في التيار الكهربائي وأيضاً تأثير الحرب الثالثة التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في عام 2014. كذلك يوضح الجدول أن القطاعات الصناعية التقليدية والجلدية والورقية والكيماوية تمثل أقل النسب في المشاركة بالقطاع الصناعي وأن القطاعات الصناعية الخشبية تمثل النسبة الأكبر في المشاركة في القطاع الصناعي كما أنه القطاع الأكثر تشغيلاً للعاملين. وتشير البيانات أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي في قطاع غزة كانت حوالي 8.3% عام 2005 واستمرت في الانخفاض في السنوات التالية وبلغت 4.9% عام 2014 .

يعكس تراجع أداء القطاع الصناعي استمرار سياسة الإغلاق والحصار والسياسات التعسفية الإسرائيلية، كما يعاني هذا القطاع من سيادة نمط التشغيل من الباطن الذي أدى لارتباطه بالسوق

الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات، إضافة للانقسام الفلسطيني وما صاحبه من أزمة الكهرباء والوقود مما أدى إلى إغلاق مئات المصانع في قطاع غزة والتأثير السلبي على الطاقة الإنتاجية والتشغيلية⁽⁶⁾.

خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني:

تمثل القيود والتحديات التي تعترض عملية التصنيع في الأراضي الفلسطينية، عقبة تحول دون قيامها بدور رئيسي يُسهم في نقل المجتمع إلى مرحلة حضارية واجتماعية متقدمة تختلف عن سابقتها من المراحل، ونقدم فيما يلي أبرز خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني:

1. غياب التنوع في البنية الصناعية وارتفاع نسبة التمرکز القطاعي: تغلب أنشطة الصناعة

التحويلية على تركيبة الصناعة الفلسطينية، حيث شكلت حصتها 95 % من مجمل عدد المنشآت الصناعية عام 2015 وساهمت في تشغيل أكثر من 90% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي واستحوذت على 89 % من قيمة الإنتاج وعلى أكثر من 85% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وعلى 98.8 % من الصادرات الصناعية الفلسطينية. وتتركز معظم الصناعات التحويلية في الصناعات الخفيفة، حيث تستحوذ خمس صناعات وهي (صناعة الملابس، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات المعادن اللافلزية، صنع منتجات المعادن عدا الماكينات و صناعة الأثاث) على النصيب الأكبر من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية وتلعب الدور الأكبر على صعيد التشغيل والتصدير والإنتاج والاستثمار.

2. ضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية: ترتب على غياب التنوع في التركيبة

الصناعية ضعف التشابكات الأمامية والخلفية بين الوحدات الإنتاجية، فالصناعة الاستخراجية تتخصص في معظمها في إنتاج مواد البناء الأساسية وتمتاز بضعفها وتراجع دورها مقابل قطاع الصناعة التحويلية⁽⁷⁾.

3. صغر حجم المنشآت الصناعية وعدم وضوح هياكلها الإدارية : يغلب على المنشآت الصناعية

صغر حجمها، حيث حوالي 65% من المنشآت الصناعية توظف أقل من 5 عمال، وأن 83.8% من المنشآت هي فردية وغالباً ما تكون عائلية، مع عدم وضوح الهياكل الإدارية فيها وأن مدير المشروع أو مالك المنشأة يقوم بكل وظائف الإدارة التي يقوم بها عادة عدة أفراد (متخصصين) في المصنع الكبير من وظائف متعلقة بالتسويق والإنتاج والتمويل وغيرها من المسؤوليات الإدارية الهامة⁽⁸⁾.

⁶ طارق محارب عابد، 2015/10/20، مرجع سابق ذكره.

⁷ عبد الفتاح نصرالله و طاهر عواد، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الصناعة، رام الله- فلسطين، فبراير 2004.

⁸ المرجع السابق.

4. ارتفاع شدة العمل وتراجع مستويات المعيشة للعاملين، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية على كفاءة وإنتاجية العاملين نتيجة تراجع مستويات المعيشة وشيوع روح الإحباط واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء إلى العمل .
5. ضعف وتخلف البنية التحتية^(*) الصناعية⁽⁹⁾: تعاني معظم المؤسسات الصناعية من تخلف البنية التحتية وخضوعها لسيطرة الاحتلال وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه والوقود، حيث تبين أن 79% من الطاقة الكهربائية المستخدمة في المصانع يتم توفيرها عبر الشبكة القطرية الإسرائيلية. كذلك تعاني المصانع الفلسطينية وخاصة العاملة في جنوب الضفة الغربية من عدم حصولها على احتياجاتها من المياه نتيجة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على استخدام المياه، أما بخصوص الوقود فإن الحصول عليه يتم عبر الاستيراد من "إسرائيل" بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
6. تواضع مساهمة الصناعة في التوظيف وارتفاع حصة العاملين بدون أجر (أصحاب المنشآت وأقاربهم).
7. انخفاض المستوى العلمي للعاملين: حيث يشكل نسبة العاملين الحاصلين على الشهادة الجامعية من بكالوريوس أو أقل من 15% من مجمل عدد العاملين في الصناعة، مما ينعكس سلباً على قدراتهم في التعامل مع تكنولوجيا الإنتاج الحديث وعلى قدرة المؤسسات الصناعية على القيام بالتحديث والتطوير الضروري لزيادة الإنتاجية ولتحسين القدرات التنافسية لمنتجاتها.
8. تدني مساهمة الصناعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي: انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 17.4% عام 1999 إلى 10% عام 2015 ، ثم إلى 9.2% عام 2017.
9. انخفاض القيمة المضافة المتحققة محلياً: انخفضت حصة القيمة المضافة من الإنتاج في القطاع الصناعي من 48.8% عام 1999 إلى أقل من 40% عام 2015 ، مما يشير إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية وخاصة المواد الخام المستوردة وانخفاض معدل الإنتاجية والطاقة المستغلة ومما يعيق تلبية شروط قواعد المنشأ المطلوبة للتصدير تحت اسم منشأ فلسطيني.

* تعريف البنية التحتية: يطلق لفظ البنية التحتية : على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها . وعموماً فإن البنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي. وبالتالي فهي الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشييدها لكي تلبي الاحتياجات الحضرية والرفاهية للمواطنين وتساند الاقتصاد الوطني وتلعب دور الرابط الذي يربط المجتمعات و يجعلها متلاحمة، وتنصف إلى نوعين: الأولى الاقتصادية أو الفيزيائية : وتشمل خدمات المرافق المختلفة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والسطحي..الخ. أما الثانية الاجتماعية :وتشمل تشييد منشآت التعليم والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه.

وهناك من يعرفها على أنها :الأنظمة الأساسية المادية للدولة أو مجتمع السكان بما في ذلك الطرق ومرافق المياه والمجاري ..الخ.

⁹ صلاح العودة و رزق السيد أحمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، 2008 ، الانترنت.

10. تقادم الأصول الثابتة الصناعية وانخفاض المستوى التكنولوجي للآلات، مما يشير إلى ارتفاع معاناة القطاع الصناعي الفلسطيني من التقادم والتآكل الحاصل في أصوله بشكل عام وفي آلاته ومعداته بشكل خاص.

11. تدني مستويات الجودة وضعف المقدرة على القيام بالتحديث والتطوير والابتكار.

12. ضعف الإمكانيات التمويلية للمؤسسات الصناعية واللجوء إلى المدخرات الذاتية لتمويل رأس المال.

13. ضعف الأداء الخاص بالصادرات لأسباب تعود إلى عدم توفر المواصفات العالمية والعجز عن منافسة السلع المستوردة من ناحية، وبسبب تعقيدات التصدير في المعابر، والمعوقات والممارسات الصهيونية من ناحية ثانية، إلى جانب آثار الحصار والانقسام بين غزة والضفة من ناحية ثالثة.

14. صغر حجم السوق المحلي في الضفة والقطاع، إلى جانب انفصال قطاع غزة عن الضفة وتراجع التجارة البينية بينهما بسبب الانقسام وغياب اقتصاديات الحجم الكبير، ارتباطاً بعدم التفاعل مع الأسواق العربي.

15. عدم وجود استراتيجية واضحة للتصنيع : من الملاحظ عدم وجود استراتيجية معينة للصناعة في فلسطين تلجأ إليها السلطة الفلسطينية في حماية صناعاتها وخاصة صناعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة كصناعة الملابس والأحذية والنسيج، في حين لم يتم تقديم الحوافز اللازمة للصناعات المصدرة كتقديم المنح والمعونات وإدخال التعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة والإعفاءات الضريبية على الإنتاج وعلى المدخلات في الصناعة المصدرة .

الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، نلاحظ تراجعاً في الأداء التصديري للصناعات الفلسطينية خلال العام 2015 ، وخاصة صناعة الأحذية والجلود والبلاستيك والملابس والأثاث والصناعات التقليدية التي تعتمد على السياحة. ولعل من أهم الأسباب في ضعف الأداء التصديري للأنشطة الصناعية شدة الحصار الإسرائيلي والإغلاقات المتكررة، إلى جانب الانقسام الفلسطيني وآثاره الضارة، وضعف الوعي لدى أصحاب المنشآت الصناعية التي تنتم معظمها بالطابع الفردي شبه العائلي، علاوة على الأسباب الناجمة أصلاً عن قيود بروتوكول باريس، إلى جانب العوامل السلبية المتعددة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية التي أشرنا إليها.

أثر الحصار على القطاع الصناعي في قطاع غزة:

تم إغلاق المنافذ التجارية لقطاع غزة وفرض الحصار عليه بدرجات وأساليب متنوعة، واشتد الحصار أثناء انتفاضة الأقصى وبعدها حتى يناير 2006 وصولاً إلى الانقسام في 2007/6/14، حيث أصبح الحصار مطبقاً وبصورة شاملة على قطاع غزة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم.

فيما قدرت وزارة الاقتصاد الوطني في غزة حجم الخسائر التي تعرضت لها المنشآت الصناعية بشكل عام بـ 750.4 مليون دولار. وفي هذا الجانب، أشير إلى أن معظم المنشآت الاقتصادية المدمرة في قطاع غزة، لم يتم اعمارها، ولم تعد مساهمة في النشاط الاقتصادي للقطاع، مما تسبب في انخفاض إنتاج القطاع الصناعي إلى 23% من طاقته الإنتاجية⁽¹⁰⁾.

وأدى إغلاق المعابر إلى تدهور أداء القطاع الصناعي وخلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين بعد تراجع غالبية الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، كما تسببت أزمة الكهرباء الناتجة عن نقص الوقود بوقف أو إعاقة المنشآت الصناعية.

يمكن رصد تأثير الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، بالنظر إلى واقع القطاع الصناعي فيه تحديداً، عندما نعلم أن الدمار الكلي طال 500 منشأة اقتصادية خلال العدوان الأخير 2014، نتج عنه 36 ألف عاطل عن العمل⁽¹¹⁾. بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة التي تمثل مجمل اقتصاد القطاع في جميع القطاعات (التجارية والصناعية والخدماتية)، والتي يتجاوز عددها 4500 منشأة اقتصادية.

ومن أكثر الأنشطة الصناعية تضرراً :

– صناعة الملابس والحياسة من الأنشطة التي تعرضت لخسائر كبيرة، حيث بلغت عدد مصانع الخياطة 600 مصنع تشغل نحو 25 ألف عامل، وقد عمل عدد قليل من هذه المصانع بشكل متقطع ولفترات محدودة للسوق المحلية باستخدام المواد الخام الواردة عبر الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية، حيث أن 90% من منتجات مصانع الخياطة تُصدر للسوق الإسرائيلية والباقي للسوق المحلي.

– أنشطة الصناعات الخشبية والأثاث البالغة نحو 600 مصنع ويعمل فيها نحو 6600 عامل، وكانت تُصدر نحو 3000 شاحنة سنوياً، بقيمة إجمالية تصل لـ 300 مليون دولار سنوياً وتشكل صادراتها نسبة 50% من إجمالي الصادرات الصناعية لقطاع غزة، وتعرضت خلال سنوات

¹⁰ تقرير اقتصادي: انخفاض عمل القطاع الصناعي إلى 23% من طاقته الإنتاجية في غزة، وكالة وفا الإخبارية، 2017/5/31.

¹¹ القطاع الصناعي بغزة .. 500 مصنع مدمر و 36 ألف عاطل - موقع : رأي اليوم - الانترنت - 19 أغسطس 2015.

الحصار إلى انتكاسة حقيقية بسبب إغلاق كافة المعابر التجارية، مما أدى إلى توقف أو تقليص عمل غالبية المصانع والورش العامة في هذه الأنشطة.

– تم إغلاق أكثر من 95% من الورش والمصانع التي تعمل في أنشطة الصناعات المعدنية والهندسية وأصبح ما يزيد عن 7000 عامل كانوا يعملون في منشآت وورشات صناعية (كالألومنيوم والمخارط وورش الحدادة ومصانع المسامير والسلوك وسلوك الجلي والأثاث المعدني والسخانات الشمسية) بدون عمل (12).

معيقات القطاع الصناعي في قطاع غزة (13):

- الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي تستهدف المصانع القائمة والبنية التحتية مما أدى إلى تراجع قطاع الصناعة بشكل ملحوظ وفقدان عدد كبير من العمال لفرص عملهم.
- الحصار والإغلاق المتكرر للمعابر والذي يعيق ويقيد أصحاب المنشآت الصناعية في الحصول على المواد الخام والوقود والمعدات والآلات اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية.
- حظر التصدير وعدم قدرة المنتجين على تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، وكذلك منع التبادل التجاري الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أزمة الطاقة ونقص إمدادات الوقود المفروضة على حركة التجارة وضعف شبكة التوزيع مما أدى إلى الحد من قدرات محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع.
- لجوء أصحاب المنشآت الصناعية إلى الاستثمار في الخارج ونقل منشآتهم إلى الدول المجاورة.
- هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.
- ضعف ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية في قطاع غزة.
- تراجع مستوى الكفاءة والإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر إضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي.
- ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن القطاع الصناعي بحاجة إلى توفير البنية التحتية والاستثمارية اللازمة له من أجل إعادة هيكلة رأس المال الخاص بهذا القطاع وتحديثه بما يتناسب ومتطلبات التطور الاقتصادي والتكنولوجي المطلوب.

وفي هذا السياق يجب إعداد الخطط اللازمة لتوفير الحاضنات التكنولوجية والمناطق الصناعية والبنية التحتية المطلوبة، لتشجيع هذا القطاع، وتخصيص مناطق جديدة لإنشاء بنى تحتية داعمة لهذا القطاع الإنتاجي الهام إضافة إلى اتباع استراتيجية وطنية لتنمية وتشجيع الصناعة الفلسطينية وتفعيل

¹² هديل حسن صالح أبو حمدة، محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني.. دراسة حالة: قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015/11/29.

¹³ المرجع السابق.

وترابط بعض فروعها مع المنتجات الزراعية في الضفة والقطاع، وكل ذلك مرهون بانتهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

الاستراتيجية المقترحة للتصنيع في الأراضي الفلسطينية :

بهدف دعم مسيرة التحرر السياسي والاقتصادي وبناء التنمية المستقلة ويهدف القضاء على التخلف والتبعية الاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي، لا بد من النضال لإنهاء الانقسام، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، كشرط رئيسي لبلورة وإقرار استراتيجية تصنيع وطنية تقود عملية إعادة بناء هيكل الصناعة الفلسطينية وتنطلق من الواقع والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة في الضفة وقطاع غزة بعد إجراء تقييم شامل للتعرف على واقع ومشكلات ومقومات التصنيع فيهما.

فعلى الرغم من الحصار والعدوان الإسرائيلي، واستمرار سيطرة العدو على الموارد الفلسطينية والدمار الذي لحق بالقطاع الصناعي كباقي القطاعات الاقتصادية واستنزاف بنيته الإنتاجية وارتفاع خسائره المباشرة وغير المباشرة المتركمة نتيجة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وإغلاق المعابر الخارجية والداخلية أمام حركة الصادرات والواردات، إضافة لتدمير كثير من المصانع وخطوط الإنتاج وتعطيل وصول العمال لمصانعهم، مما أثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حجم الإنتاج والقيمة المضافة، وعاقة تحقيق تنمية صناعية حقيقية . ومع ذلك "مازلت تتوفر بعض الموارد الطبيعية والزراعية والبشرية والمالية التي إذا تم حصرها واستغلالها وفق استراتيجية وطنية تقوم على تطبيق السياسة الصناعية^(*) يمكن أن تدعم صمود وتنمية القطاع الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض فروع الريادية ضمن الإمكانيات المتاحة"⁽¹⁴⁾.

فإنه من البديهي القول من الصعب القيام بنهضة صناعية حقيقية في فلسطين ومن الصعب تطبيق أي إستراتيجية مقترحة للتصنيع في فلسطين في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي المسيطر على الأرض والمعابر، أي أن الاستقلال السياسي الكامل يعتبر شرطاً أساسياً للتصنيع في فلسطين. والهدف من اقتراح إستراتيجية مستقبلية للتصنيع في فلسطين يكمن في حشد الإمكانيات والطاقات التي يمكن توفرها بعد انتهاء الانقسام لمواجهة وتجاوز القيود والمعوقات الموجودة للبدء في رسم خطوط التحرك الممكنة في ظل مراعاة الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية، التي تؤثر على مستقبل اقتصادنا من جانب، والظروف

* تعريف السياسة الصناعية: هناك تفاوت في المفهوم الاقتصادي للسياسة الصناعية نجم عنه تعريفات مختلفة لها، من هنا فإننا سنأخذ أكثرها شيوعاً وأكثرها قرباً من الغاية التي تبحث عنها هذه الدراسة. يعرف البنك الدولي السياسة الصناعية بأنها: " الجهود الحكومية المبذولة لدفع الهيكل الصناعي على تشجيع نمو يكون مبنياً على الإنتاجية" وهذا التعريف مفيد للغاية لأنه يركز على هدف الاقتصاد العام وهو زيادة الإنتاجية، أكثر منه إجراء تغييرات محدودة في هيكل البنى الصناعية أو التعامل مع قطاعات صناعية معينة. وهناك تعريف آخر للسياسة الصناعية: " كل النشاطات المتبعة لتشجيع التنمية الصناعية إلى جانب تلك التي تنتجها قوى السوق الحرة. فالسياسة الصناعية تحت هذا التعريف الواسع ليست فقط حول تحفيز الهيكل الصناعي وإنما تتعداه إلى تطوير منتجات وأنشطة أكثر تعقيداً ضمن الأنشطة القائمة، والتي تأخذ مضموناً محلياً وكذلك تنمية قاعدة القدرات التكنولوجية المحلية. وفي الوقت الذي يطلب فيه من الحكومة وضع سياسة صناعية تتجاوز مع احتياجات تنمية الصناعة وتعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية والتي من المبحر أن يشارك في تحديدها القطاع الخاص لكونه الأكثر وعياً لاحتياجاته ولمصالحه، فإن على القطاع الخاص تقع مسؤولية مساعدة القطاع الحكومي في تنفيذ تلك السياسة والتفاعل من خلالها مع آليات السوق بقوة لتحقيق أكبر فائدة مرجوة منها.

¹⁴ حازم الشنار، السياسة الصناعية المقترحة لمواجهة التحديات القائمة، مؤتمر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رام الله، يومي 14 و15/6/2005.

الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها في ظل استمرار الحصار الصهيوني وعدم الاستقرار من جانب آخر.

وبالتالي يجب أن تكون الاستراتيجية منبثقة عن السياسة الاقتصادية وفق الأهداف الوطنية العامة والأولويات الواقعية ومرونة تامة للاستجابة لمتطلبات الظروف الراهنة والأوضاع المستقبلية المستجدة، وذلك من خلال تضافر جهود كل من مؤسسات القطاع العام والخاص، إضافة للاستفادة من الاتفاقيات والجهود الدولية الصديقة في سبيل تلبية متطلبات التنمية الصناعية في بلادنا.

الاستراتيجية المقترحة : تقوم هذه الإستراتيجية على دعم الصناعات الموجهة للإحلال مكان الواردات بشكل رئيسي ودعم الصناعات ذات القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ولكن ضمن ضوابط رئيسية بهدف تلافي السلبيات الناجمة عن تطبيق هذه الاستراتيجية. حيث أن بساطة التكنولوجيا المطلوبة وعدم الحاجة إلى العمالة الماهرة والارتفاع النسبي للأرباح وقصر فترة استرداد الاستثمارات تجعل المرحلة الأولى من سياسة إحلال الواردات أكثر ملاءمة للظروف المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني.

ولكن ولنجاح هذه الاستراتيجية في تلبية الأهداف المنشودة من الزيادة المطلوبة في الدخل القومي والتخفيف من البطالة وتحقيق الترابطات الهيكلية بين الفروع الاقتصادية المختلفة واستقرار دخل الاقتصاد الوطني من العملات الصعبة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية يتطلب إنهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني كمدخل رئيسي يوفر الشروط الرئيسية لتفعيل الاستراتيجية المطلوبة التي نلخصها في ما يلي:

1. التركيز على إحلال السلع الاستهلاكية ذات الوزن الأكبر في هيكل الطلب المحلي، أي لا بد من توافر السوق بشكل يسمح بإقامة مشروعات إحلالية ذات حجم معقول للاستفادة من الوفورات الاقتصادية لتقليل حجم التكاليف وللوصول إلى المستهلك بأسعار معقولة، وهذا يتم عن طريق دراسة قوائم الواردات ودراسة الاحتياجات الحقيقية للمواطنين .
2. العمل على استكمال تأطير فروع الصناعة وتنظيمها في اتحادات تخصصية ومأسستها بقانون على أن تسعى لخدمة أوسع قطاع من الصناعيين الرياديين، خاصة الصناعات التكنولوجية.
3. التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق الترابطات الأمامية والخلفية مع الوحدات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، أي البدء بالمشروعات التي تضمن استخدام نسبة معقولة من الخامات والمواد الأولية والمكونات الصناعية المحلية .
4. عدم المبالغة في فرض الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة خوفاً من تراجع كفاءة الصناعات الفلسطينية المحلية وخوفاً من ارتفاع الأسعار ولا بد من اتباع سياسة حمائية ملائمة ومتوازنة تهدف إلى تحقيق إحلال تدريجي مكان المستوردات المماثلة في الوقت الذي تضمن فيه وجود درجة معقولة من المنافسة .

5. توجيه جزء معين من إنتاج هذه السلع إلى الخارج بهدف ضمان توفير السيولة النقدية الأجنبية اللازمة لتغطية نفقات الآلات والمعدات المستوردة ولزيادة كفاءة تصنيع هذه السلع.
6. "التوسع العمودي وتشجيع الصادرات، بالنسبة لبعض الصناعات وخاصة الحجر والرخام، الصناعة الدوائية، صناعة البرمجيات.. إلخ"⁽¹⁵⁾.
7. دعم وحماية صناعات الملابس والأحذية والأغذية، وذلك بتنظيم السوق وفرض رقابة على المواصفات للسلع المستوردة و تقديم إعفاءات من الضرائب على المواد الخام والماكينات والمنتجات المحلية.
8. دعم حكومي على شكل إعفاءات ضريبية وجمركية لبعض فروع الصناعة: وبشكل خاص الفروع التي لديها قابلية إما للتصدير أو للإحلال.
9. تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات الخارجية في الصناعة الفلسطينية، مع تأمين فرص عادلة للمنافسة في السوق الفلسطيني وتقليص الفرص أمام الاحتكار.
10. الالتزام بإعطاء الأولوية في العطاءات الحكومية بالمنتج الوطني مع اتباع الشفافية الكاملة في طريقة إرسائها، وضرورة تلبية الصناعة الوطنية للمواصفات المطلوبة.
11. تنظيم التجارة الداخلية باعتماد وتطبيق لوائح للمواصفات على الواردات والسلع المحلية والسعي لفتح أسواق خارجية جديدة من خلال دراسة تلك الأسواق وتطوير الميزة التنافسية للمنتج الوطني بناء عليها وللتناسب مع احتياجات تلك الأسواق، والعمل على الولوج للأسواق الخارجية من خلال تنظيم المعارض وتبادل الزيارات مثلاً، فلا بد من نقل المنافسة إلى السوق الخارجي.
12. تشجيع السوق المالية واستثمار الودائع البنكية مع توفير بيئة مادية وقانونية ملائمة لضمان القروض وإيجاد حلول لمشكلة تقلب أسعار العملة، إلى جانب التدخل لتأمين الإقراض الصناعي وتقديم ضمانات للقروض وتخفيض معدلات الفائدة وتخفيف شروط الإقراض، وتقديم إعفاءات ضريبية للصناعات الناشئة.
13. ضرورة دراسة إمكانية إقامة مؤسسة موحدة متخصصة بالائتمان الصناعي، مع الأخذ بالاعتبار وجود حاجة لإقامة صندوق طوارئ وطني يربط مهام الإغاثة بالتنمية بهدف تعظيم الفائدة وإدامة الأثر.
14. السياسة التشغيلية: العمل على زيادة استيعاب الأيدي العاملة من خلال تشجيع إنشاء مشاريع إنتاجية كثيفة العمل ليس فقط في البنية التحتية وإنما في الصناعة أيضاً بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي نفس الوقت لابد من السعي لرفع كفاءة استخدام القوة العاملة المقيمة في المشاريع القائمة.

¹⁵ حازم الشنار، 2005، مرجع سابق ذكره.

15. بالنسبة للسياسة التعليمية والبحثية في الجامعات الفلسطينية، يجب البدء بتأهيل نظام التعليم لتلبية احتياجات الاقتصاد عموماً والصناعة خصوصاً وربط مخرجات المؤسسات التعليمية باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية من خلال التركيز على التعليم والتدريب الصناعي المتخصصين؛ وتطبيق مخرجات التطور التكنولوجي والالكتروني فيهما.

16. تطوير البيئة القانونية وتوفير الاستقرار الأمني: من خلال إعداد وإقرار رزمة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتنمية الصناعية ومن بينها قوانين تسجيل رؤوس الأموال المنقولة كضمان للائتمان وحق الملكية الصناعية ومنع الاحتكار والمنافسة، والمباشرة بتطبيق تلك القوانين والأنظمة واضطلاع القضاء والضابطة العدلية بدورهما في إعلاء كلمة القانون ومحاربة الفساد الإداري والمالي ومنع الاحتكار وتحقيق الشفافية وتوفير الأمن للمواطنين وعلى ممتلكاتهم وأموالهم.

17. العمل على إعادة هيكلة الصناعة بحيث تتولى الصدارة القطاعات المؤهلة للتصدير وخصوصاً التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. مع استمرار التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات الحرفية والمهنية المتخصصة.

18. خلق الحوافز التشجيعية لعمليتي التصدير والتنافسية من خلال:

- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين السلطة الفلسطينية والدول العربية والأجنبية لتوسيع النفاذ إلى الأسواق واستغلال هوامش اتفاق باريس.
- التخطي الفعال لتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، إلى مستوى يمكنه من تصنيع ونتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة واسعة تغطي احتياجات السوق المحلي مثل منتجات المعادن، الأخشاب والسلع الاستهلاكية المعمرة وصناعة بدائل للعديد من المنتجات المستوردة من السوق الإسرائيلية.
- العمل على استيعاب وتشجيع مقومات صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اعتماداً على الخبرات الفلسطينية المتخصصة.
- تقديم حوافز للمنتجات الزراعية والصناعية الجديدة المتجهة للتصدير.
- تقديم تسهيلات ضريبية للمصدرين.
- تقديم تسهيلات لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة.
- فرض جمارك على السلع النهائية ذات المنافس المحلي.
- محاربة إغراق السوق بمنتجات أجنبية، لا سيما ذات البديل المحلي.

19. دعم المشاريع الصغيرة من خلال:

- توفير تعليم مهني مجاني وتدريب عملي من خلال إنشاء معهد مهني لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة.
- إنشاء هيئة تقدم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة والتي تحتاج إلى متطلبات كبيرة خارج القدرة التمويلية لأصحاب المشاريع.

جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017 . (القيمة بالآلاف دولار)

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	اجمالي القيمة المضافة	الاستهلاك الوسيط	الإنتاج	تعبؤات العاملين	العاملين بأجر	عدد العاملين	عدد المؤسسات	النشاط الاقتصادي
0.0	830.1	761.9	1592	108.3	45	61	15	أنشطة أخرى للتعبئين واستقلال المحاجر
14,280.1	76,859.9	138,578.8	215,438.7	11,972.6	4,158	5,439	787	صناعة المنتجات الغذائية
438.0	3,293.8	4,484.7	7,778.5	442.9	115	290	170	صناعة المشروبات
96.9	2,378.8	3,493.1	5,871.9	619.7	163	245	63	صناعة المنسوجات
150.6	17,905.2	22,841.1	40,746.3	4,515.7	1,374	2,113	485	صناعة الملابس
0.0	432.7	826.6	1,259.3	228.2	61	87	15	صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة
59.7	5,723.6	6,314.8	12,038.4	880.8	273	547	190	صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين عدا صناعة الأثاث، صناعة الأصناف المنجبة من القش ومواد الضفر
0.0	5,265.9	6,203.8	11,469.7	250.9	69	80	9	صناعة الورق ومنتجات الورق
174.4	9,814.7	12,105.6	21,920.3	2,154.5	610	1,030	362	الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة
15.5	6,186.5	8,761.3	14,947.8	1,581.8	345	432	78	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية + صناعة المنتجات الصيدلانية الأساسية و مستحضراتها
2.4	5,692.6	11,214.3	16,906.9	1,490.6	383	475	55	صناعة منتجات المطاط واللدائن
503.2	44,027.9	77,418.6	121,446.5	8,170.5	2,167	3,059	574	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
0.0	11.9	19.9	31.8	7.3	8	12	3	صناعة الفلزات الأساسية (صناعة المنتجات المعدنية الأساسية)
120.7	30,589.5	44,941.5	75,531.0	6,831.7	1,775	3,479	1,008	صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات
47.3	626.0	1,775.1	2,401.1	223.5	78	102	13	صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية
0.8	1,411.0	1,573.7	2,984.7	317.0	79	127	32	صناعة المعدات الكهربائية
0.3	2,253.7	4,056.8	6,310.5	928.5	193	240	20	صناعة الآلات والمعدات غير مصنفة في موضع آخر
0.0	490.2	1,068.4	1,558.6	49.8	16	21	3	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة
0.0	98.1	89.6	187.7	27.5	8	20	7	صناعة معدات النقل الأخرى

يتبع جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017							
النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	اجمالي القيمة المضافة
صناعة الأثاث	713	3,318	2,144	8,044.9	89,895.6	50,657.2	39,238.4
صناعات تحويلية أخرى	45	223	141	462.9	3,066.9	1,928.0	1,138.9
اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	219	486	141	440.6	5,784.3	1,831.7	3,952.6
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	31	1,299	1,232	13,874.7	247,794.4	182,531.1	65,263.3
تجميع و معالجة وتغليف وتوزيع المياه	120	392	240	739.6	10,337.7	4,621.7	5,716.0
أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاع المواد	15	84	57	191.8	1,333.7	799.0	534.7
تشبيد المباني	91	2,461	2,329	12,286.5	141,922.6	79,240.5	62,682.1
الهندسة المدنية	17	262	230	1,333.5	30,512.8	18,053.6	12,459.2
أنشطة التشييد المتخصصة	69	579	484	2,288.2	21,719.4	11,275.3	10,444.1
تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	3,397	8,277	4,025	11,245.5	107,195.8	22,539.1	84,656.7
تجارة الجملة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	947	6,542	5,187	23,224.3	228,911.6	56,825.5	172,086.1
تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	21,085	47,024	19,208	66,003.7	420,832.7	111,075.6	309,757.1
النقل البري والنقل عبر خطوط الأنابيب	318	1,685	1,371	5,361.7	38,260.8	21,401.8	16,859.0
التخزين وأنشطة الدعم للنقل	54	369	291	783.6	6,280.5	2,628.3	3,652.2
أنشطة البريد ونقل الرسائل والطرود	8	96	90	435.5	1,733.6	379.8	1,353.8
أنشطة الإقامة	44	664	634	3,548.7	16,239.1	3,545.8	12,693.3
أنشطه خدمات الاطعمة والمشروبات	2,051	6,955	4,253	13,461.8	117,632.9	67,606.6	50,026.3
أنشطه النشر	8	210	204	1,109.7	1,765.5	325.1	1,440.4
أنشطة إنتاج ونشر برامج التلفزيون والفيديو والأفلام السينمائية والتسجيلات الصوتية والموسيقية	22	166	150	596.7	1,552.1	379.6	1,172.5
أنشطة البرامج والبث	21	307	283	1,331.0	3,004.6	655.4	2,349.2
الاتصالات	110	531	416	2,246.1	9,305.1	3,844.0	5,461.1

يتبع جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017								
التكوين الأساسي الثابت الإجمالي	اجمالي القيمة المضافة	الاستهلاك الوسيط	الانتاج	توظيفات العاملين	العاملين بأجر	عدد العاملين	عدد المؤسسات	النشاط الاقتصادي
256.6	2,659.4	472.3	3,131.7	1,325.0	296	359	56	أنشطه البرمجة الحاسوبية والخبرة الاستشارية وما يتصل بها من أنشطة
0.0	2,984.4	768.5	3,752.9	2,229.7	312	326	18	أنشطة خدمات المعلومات
60.0	1,608.9	769.5	2,378.4	401.7	99	236	112	الأنشطة العقارية
167.3	5,564.8	3,805.9	9,370.7	1,491.4	485	1,390	619	الأنشطة القانونية والحاسبية
0.0	282.7	98.9	381.6	111.6	35	42	9	أنشطه المكاتب الرئيسية والخبرة الاستشارية في مجال الادارة
61.6	5,173.8	1,555.0	6,728.8	3,252.8	683	857	151	الأنشطة المعمارية والهندسية والاختبارات الفنية والتحليل
8.9	1,420.8	452.6	1,873.4	1,016.8	168	225	29	البحث والتطوير في المجال العلمي
83.9	2,588.5	1,029.2	3,617.7	1,983.9	375	482	92	الإعلان وبحوث السوق
238.6	2,230.4	1,580.2	3,810.6	892.6	310	634	239	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى
0.3	50.3	62.7	113.0	18.5	5	37	21	الأنشطة البيطرية
531.4	3,559.1	2,016.1	5,575.2	966.4	411	994	396	الأنشطة الإجارية
2.5	1,282.4	833.5	2,115.9	344.0	132	264	94	وكالات السفر ومنظمو الرحلات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المتصلة بها
42.2	1,283.8	138.5	1,422.3	582.3	145	148	3	أنشطة التحقيق والأمن
0.0	1,952.8	248.7	2,201.5	569.8	177	193	16	أنشطة خدمات المباني وتجميل المواقع
28.9	1,124.7	1,010.2	2,134.9	258.3	121	301	170	الأنشطة الادارية للمكاتب والأنشطة المساندة لها وغير ذلك من الأنشطة المساندة للاتصال
4,750.5	77,069.2	13,206.8	90,276.0	57,562.4	11,567	13,643	1,555	التعليم
974.3	30,371.2	10,832.6	41,203.8	15,875.5	3,665	4,824	1,321	الأنشطة في مجال صحة الإنسان
2.9	2,051.4	1,979.0	4,030.4	1,403.2	314	323	5	أنشطة الرعاية مع الإقامة

يتبع جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017							
النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	تعويزات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي							
733.3	124	3,006	2,710	9,363.8	22,114.2	3,217.7	18,896.5
19.3	33	235	166	437.2	1,377.5	339.9	1,037.6
50.3	7	37	20	63.5	240.2	63.9	176.3
5,471.2	863	3,244	2,045	5,514.1	31,359.0	10,286.0	21,073.0
1,360.6	541	6,906	5,354	23,261.0	41,831.2	8,304.4	33,526.8
216.4	1,493	1,974	503	1,283.4	10,847.2	5,173.1	5,674.1
300.7	3,436	5,540	2,031	4,387.4	27,478.1	10,978.0	16,500.1
18,931.1	5,019	23,559	15,797	64,332.8	916,233.2	587,123.2	329,110.0
32.7	177	3,302	3,043	15,908.2	194,154.8	108,569.4	85,585.4
16,711.4	25,429	61,843	28,420	100,473.5	756,940.1	190,440.2	566,499.9
1,202.0	380	2,150	1,752	6,580.8	46,274.9	24,409.9	21,865.0
505.3	235	1,899	1,661	8,838.2	22,511.9	6,444.9	16,067.0
16,418.0	13,424	53,154	36,408	148,052.1	446,353.7	149,134.8	297,218.9
53,800.5	44,664	145,907	87,081	344,185.6	2,382,468.6	1,066,122.4	1,316,346.2
المجموع							
أنشطة العمل الاجتماعي بدون إقامة							
الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه							
أنشطة المكتبات والمحفوظات والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى							
الأنشطة الرياضية وأنشطة الترفيه والتسلية							
أنشطة المنظمات ذات العضوية							
إصلاح أجهزة الحاسوب والسلع الشخصية والعزائنية							
أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى							
أنشطة الصناعة							
أنشطة التجارة الداخلية							
أنشطة النقل والتخزين							
أنشطة المعلومات والاتصالات							
أنشطة الخدمات							

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب سلسلة المسوح الاقتصادية، 2017، ص 117 - 122 .

